State of Qatar
National Cyber Security Agency

دولة قطر
الوكالة الوطنية للأمن السيبراني

حقوق الافراد

PDPPL-02050219A

المبادئ التوجيهية للأفراد

شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني

الإصدار: ٢,٠

تاريخ الإصدار الأولي: نوفمبر ٢٠٢٠

تاريخ التحديث الأخير: سبتمبر ٢٠٢٢

تصنيف الوثيقة: عامّ

تحديثات الوثيقة

رقم الإصدار	الوصف	تاريخ التحديث
١,٠	الوثيقة المنشورة ذات الاصدار ١,٠	نوفمبر ٢٠٢٠
٢,٠	الوثيقة المنشورة ذات الإصدار ٢,٠	سبتمبر ٢٠٢٢

الوثائق ذات صلة

الرقم المرجعي للوثيقة	اسم الوثيقة
PDPPL-02050204A	المبادئ التوجيهية للأسباب التي تسمح بمعالجة البيانات الشخصية الموجهة للمخاطبين بأحكام القانون
PDPPL-02050220A	المبادئ التوجيهية لشكاوى الأفراد الموجهة للأفراد
PDPPL-02050213A	المبادئ التوجيهية لإشعار الخصوصية الموجهة للمخاطبين بأحكام القانون

تنويه \ الحقوق القانونية

تم إعداد هذه المبادئ التوجيهية للمراقبين/المعالجين الذين يعالجون البيانات الشخصية إلكترونيًا أو الذين يجمعون البيانات الشخصية أو يتلقونها أو يقومون باستخراجها تحسبًا لمعالجتها إلكترونيًا أو الذين يعالجون البيانات الشخصية من خلال مجموعة من تقنيات المعالجة الإلكترونية والتقليدية. كما أن هذه المبادئ التوجيهية تعمل على تقديم المعلومات للأفراد والأطراف المعنية الأخرى حول كيفية امتثال المؤسسات لقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية PDPPL - (Personal Data Privacy Protection Law).

لا تعد الوكالة الوطنية للأمن السيبراني (National cyber Security Agency) و / شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني (National Cyber Governance and Assurance Affairs) مسؤولة عن أي أضرار تنشأ عن استخدام أو عدم القدرة على استخدام هذه المبادئ التوجيهية أو أي مادة واردة فيها، أو من أي إجراء أو قرار تم اتخاذه نتيجة لاستخدامها. قد يرغب أي فرد أو مؤسسة في طلب استشارة من المستشار القانوني و / أو المهني للحصول على مشورة قانونية أو غيرها فيما يتعلق بهذه المبادئ التوجيهية.

بغض النظر عن وسائل نسخ الوثيقة، أي نسخ لهذه الوثيقة سواء بشكل جزئي أو كلّي يجب أن تقر إدارة شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني والوكالة الوطنية للامن السيبراني كمصدر للوثيقة ومالك لوثيقة " المبادئ التوجيهية لحقوق الأفراد الموجهة للأفراد".

سيتطلب أي نسخ يتعلق بهذه الوثيقة لأي غرضٍ كان إذنًا خطّيّاً من إدارة شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني والوكالة الوطنية للأمن السيبراني. تحتفظ إدارة شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني والوكالة الوطنية للأمن السيبراني بالحق في تقييم الجانب الوظيفي والتطبيقي لهذا النسخ من هذه الوثيقة المعدة لغرض تجاري.

لا يعتبر الإذن المقدم من قبل إدارة شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني والوكالة الوطنية للأمن السيبراني. أنه موافقة على الوثيقة المنسوخة التي تم إعدادها ولا يجوز للجهة الناسخة للوثيقة نشرها أو إساءة استخدامها من خلال وسائل الإعلام أو المحادثات أو الاجتماعات العامّة. كما يجب أن لا تنسب ملكية الوثيقة المنسوخة الى الجهة الناسخة، وإنما تبقى ملكيتها تابعة للوكالة الوطنية للأمن السيبراني.

التوصيات القانونية

بناءً على القرار الأميري رقم (1) لسنة 2021، فإن شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني مخولة من قبل الوكالة الوطنية للأمن السيبراني باعتبارها الإدارة المختصة بتطبيق القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ بخصوص قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

تنص المادة ٢٧ من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ من شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لأغراض تنفيذ قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

تم إعداد هذه المبادئ التوجيهية للأخذ في الاعتبار القوانين المعمول بها في دولة قطر. إذا نشأ تعارض بين هذه الوثيقة وقوانين أخرى في دولة قطر، تكون للقوانين الأولوية. وفي هذه الحالة يتم حذف أي مصطلح متعارض من هذه الوثيقة، وتبقى الوثيقة قائمة دون التأثير على الأحكام الأخرى على أن يتم تحديث الوثيقة لضمان الامتثال للقوانين ذات الصلة المعمول بها في دولة قطر.

المعلومات الواردة في هذه المبادئ التوجيهية ليست شاملة ويجب قراءتها بالاقتران مع قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)، والمبادئ التوجيهية الصادرة عن شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني وأي قرارات وزارية ذات صلة.

قائمة المحتويات

١ - النقاط الرئيسية 6
٢ – المقدمة 7
٣ - نبذة مختصرة عن حقوق الأفراد 8
٣,١ - ما هي أهمية وجود سبب يسمح بمعالجة البيانات الشخصية؟ 8
٣,٢ - ما هي الحالات التي تطبق فيها حقوق الأفراد؟ 9
٤ - الشرح التفصيلي لحقوق الأفراد 11
٤,١ - الحق في حماية البيانات الشخصية ومعالجتها بشكل مشروع 11
٤,٢ - الحق في سحب الموافقة السابقة على معالجة البيانات الشخصية 11
٤,٣ - حق الاعتراض 12
٤,٤ - حق الحذف 14
٤,٥ - حق طلب تصحيح البيانات الشخصية 15
٤,٦ - حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية 17
٤,٧ - حق الإخطار بأي إفشاء بيانات شخصية غير دقيقة 18
٤,٨ - الحق في الوصول للبيانات الشخصية 19
٥ - المصطلحات والعبارات الأساسية 22
٥,١ - ماذا يعني "لم تعد ضرورية لتحقيق الأغراض التي جمعت من أجلها هذه البيانات الشخصية"؟ 22
٥,٢ - ماذا يعني "يتجاوز الحد المطلوب من حجم البيانات الشخصية"؟ 22
٥,٣ - ماذا يعني "التمييز"؟ 22
٥,٤ - ماذا يعني "غير عادل"؟ 22
٥,٥ - ماذا يعني "غير قانوني"؟ 22
٥,٦ - ماذا يعني "لم تعد مطلوبة"؟ 22
٥,٧ - ما الذي يعنيه المصطلحين "مفرط أو ضار"؟ 22

١ - النقاط الرئيسية

- البيانات الشخصية هي معلومات عن فرد يمكن من خلالها التعرف على هذا الفرد، إما من خلال تلك البيانات الشخصية أو عندما يتم دمج هذه البيانات الشخصية مع أي بيانات أخرى.
- من المهم ألّا يتم استخدام البيانات الشخصية إلّا بالطرق التي يتوقعها الأفراد بشكل مناسب، وأن تظل آمنة. لقد تم وضع قانون حماية خصوصية المعلومات الشخصية (PDPPL) لضمان معالجة البيانات الشخصية بشكل قانوني، والحفاظ عليها آمنة وعدم استخدامها بطريقة تسبب مخاطر للأفراد.
- يوفر قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) للأفراد عددًا من الحقوق فيما يتعلق ببياناتهم الشخصية. تساعد هذه الحقوق على ضمان استخدام البيانات الشخصية للجميع بشكل صحيح وقانوني.
- هذه الحقوق هي كما يلي:
  - الحق في حماية البيانات الشخصية ومعالجتها بشكل مشروع؛
  - الحق في سحب الموافقة السابقة على معالجة البيانات الشخصية؛
  - حق الاعتراض على معالجة البيانات الشخصية في حالات معينة؛
  - حق الحذف؛
  - حق طلب تصحيح البيانات الشخصية؛
  - حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية؛
  - حق الإخطار بأي إفشاء بيانات شخصية غير دقيقة؛
  - الحق في الوصول للبيانات الشخصية.
- بعض هذه الحقوق متاحة دائمًا، في حين أن بعضها متاح فقط في حالات معينة.
- ستوفر هذه المبادئ التوجيهية المزيد من التفاصيل حول كل من هذه الحقوق، بما في ذلك متى وكيف يمكن للأفراد ممارستها.
- ينبغي قراءة هذه المبادئ التوجيهية بالاقتران مع قانون حماية خصوصية المعلومات الشخصية (PDPPL) والقرارات الوزارية ذات الصلة وغيرها من المبادئ التوجيهية الصادرة عن شؤون الحوكمة والضمان السيبراني.

٢ – المقدمة

تنص المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من الفصل الثاني فيما يخص حقوق الأفراد، والمادة ٩ من الفصل الثالث فيما يخص التزامات المراقب والمعالج من قانون حماية خصوصية المعلومات الشخصية (PDPPL) على بعض الحقوق التي يمتلكها الأفراد فيما يتعلق ببياناتهم الشخصية. وهي كما يلي:

- الحق في حماية البيانات الشخصية ومعالجتها بشكل مشروع؛
- الحق في سحب الموافقة السابقة على معالجة البيانات الشخصية؛
- حق الاعتراض على معالجة البيانات الشخصية في حالات معينة؛
- حق الحذف؛
- حق طلب تصحيح البيانات الشخصية؛
- حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية؛
- حق الإخطار بأي إفشاء بيانات شخصية غير دقيقة؛
- الحق في الوصول للبيانات الشخصية.

بعض هذه الحقوق تنطبق في جميع الحالات والبعض الآخر ينطبق فقط في حالات معينة. يتم شرح هذه الحالات بمزيد من التفصيل أدناه. يجب على المراقب فهم شروط تطبيق كل من هذه الحقوق حتى يتمكن من تنفيذ التزاماته وفقًا لذلك.

يجب على المراقب تمكين الأفراد من ممارسة هذه الحقوق إذا قام بمعالجة بيانات الأفراد الشخصية، أو إذا قام مراقب أو معالج آخر بمعالجة بياناتهم الشخصية نيابة عنهم (مثل المعالج مستخدم من قبل المراقب).

تحدد هذه المبادئ التوجيهية كل من الحقوق بمزيد من التفصيل، وقد تم إعدادها لمساعدة الأفراد على فهم متى وكيف يمكنهم ممارستها.

ينبغي قراءة هذه المبادئ التوجيهية بالاقتران مع قانون حماية خصوصية المعلومات الشخصية (PDPPL) والقرارات الوزارية ذات الصلة وغيرها من المبادئ التوجيهية الصادرة عن شؤون الحوكمة والضمان السيبراني.

٣ - نبذة مختصرة عن حقوق الأفراد

٣,١ - ما هي أهمية وجود سبب يسمح بمعالجة البيانات الشخصية؟

يتطلب المبدأ الأول أن يقوم المراقب بمعالجة جميع البيانات الشخصية في حدود الشفافية والصدق واحترام الكرامة الإنسانية. إذا لم ينطبق أي سبب يسمح بمعالجة البيانات الشخصية، فستكون المعالجة غير قانونية وتعتبر تجاوز لمبدأ الصدق.

يمكن أن يؤثر السبب الذي يسمح بمعالجة البيانات الشخصية أيضًا على الحقوق المتاحة للأفراد كما هو موضح أدناه:

الاسباب التى تسمح بمعالجة البيانات الشخصية عند تطبيق حقوق الأفراد	حقوق الأفراد						
	الحق فى سحب الموافقة	حق الاعتراض	حق الحذف	حق طلب تصحيح البيانات الشخصية	حق الإخطار بأي إفشاء بيانات شخصية غير دقيقة	حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية	الحق فى الوصول للبيانات الشخصية
الموافقة	X	X	X	X	X	X	X
	-	بموجب الحق في سحب الموافقة	بموجب الحق في سحب الموافقة	الأدلة الداعمة مطلوبة	الأدلة الداعمة مطلوبة	-	-
التزام تعاقدي				X	X	X	X
				الأدلة الداعمة مطلوبة	الأدلة الداعمة مطلوبة	-	-
التزام قانوني				X	X	X	X
		-	-	الأدلة الداعمة مطلوبة	الأدلة الداعمة مطلوبة	-	-
مصلحة مشروعة		X	X	X	X	X	X
		-	-	الأدلة الداعمة مطلوبة	الأدلة الداعمة مطلوبة	-	-

يعني حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية بموجب المادة ٦ والمتطلبات بموجب المادة ٩ أنه يجب على المراقب تزويد الأفراد بمعلومات حول الأسباب التي تسمح بمعالجة البيانات الشخصية. هذا يعني أن المراقب بحاجة إلى تضمين هذه التفاصيل في إخطار الخصوصية الخاص به.

٣,٢ - ما هي الحالات التي تطبق فيها حقوق الأفراد؟

تنطبق بعض الحقوق في جميع الظروف والبعض الآخر ينطبق فقط في ظروف معينة. يجب على المراقب فهم شروط تطبيق كل حق حتى يتمكن من القيام بمسؤولياته وفقًا لذلك.

يجب على المراقب تمكين الأفراد من ممارسة هذه الحقوق إذا قام بمعالجة بياناتهم الشخصية، أو إذا قامت مؤسسة أخرى بمعالجة بياناتهم الشخصية نيابة عن المراقب (مثل المعالج المستخدم من قبل المراقب).

الحالات التي تنطبق في حقوق الأفراد	حقوق الأفراد						
	الحق في سحب الموافقة	حق الاعتراض	حق الحذف	حق طلب تصحيح البيانات الشخصية	حق الإخطار بأي إفشاء بيانات شخصية غير دقيقة	حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية	الحق في الوصول للبيانات الشخصية
في أي حالة	X			X	X	X	X
حين لم تعد المعالجة ضرورية		X	X	X	X	X	X
حين تتجاوز المعالجة الحد المطلوب		X	X	X	X	X	X
حين تكون المعالجة تمييزية		X	X	X	X	X	X
حين تكون المعالجة غير عادلة		X	X	X	X	X	X
حين تكون المعالجة غير قانونية		X	X	X	X	X	X
عند انتهاء الغرض من المعالجة			X	X	X	X	X
عند انتهاء المبرر لتخزين البيانات			X	X	X	X	X

تحدد هذه المبادئ التوجيهية كل حق بمزيد من التفاصيل أدناه وتدعم المراقبين في فهم التزاماتهم فيما يتعلق بهذه الحقوق. كما تحدد المبادئ التوجيهية التي يجب أن يتخذها المراقبون لإعداد مؤسساتهم للتعامل مع طلبات الأفراد.

٤ - الشرح التفصيلي لحقوق الأفراد

٤,١ - الحق في حماية البيانات الشخصية ومعالجتها بشكل مشروع

تنص المادة ٣ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) على ما يلي:

*" لكل فرد **الحق في حماية خصوصية بياناته الشخصية**، ولا يجوز معالجة تلك البيانات إلا في إطار الشفافية والأمانة واحترام كرامة الإنسان والممارسات المقبولة، **وفقاً لأحكام هذا القانون**".*

ماذا يعني الحق في حماية البيانات الشخصية ومعالجتها بشكل مشروع من الناحية العملية؟

يجب على المراقب الالتزام في حماية خصوصية البيانات الشخصية للأفراد والتأكد من أنه يقوم بمعالجة بياناتهم الشخصية بشكل قانوني.

لحماية خصوصية البيانات الشخصية للأفراد بشكل صحيح، يجب على المراقب إجراء التالي:

- معالجة البيانات وفقا لأحكام ومبادئ قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية(PDPPL) ؛
- التأكد من الاحتفاظ بالبيانات بشكل آمن بحيث لا يتم مشاركتها عن قصد أو عن غير قصد مع أي شخص أو مؤسسة؛
- تزويد الأفراد بالقدرة على التحكم ببياناتهم الشخصية من خلال تمكينهم من ممارسة حقوقهم بموجب قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

لمعالجة البيانات الشخصية للأفراد بشكل قانوني، يجب على المراقب إجراء التالي:

- معالجة البيانات الشخصية وفقًا لقانون حماية خصوصية البيانات الشخصية(PDPPL) ، والتي تتضمن إما وجود غرض مشروع للمعالجة، أو موافقة كتابية صريحة على معالجة البيانات، أو الحصول على إعفاء صالح ينطبق على المعالجة المعنية.

إذا كان لدى الأفراد مخاوف بشأن كيفية تعامل المراقب مع بياناتهم الشخصية، فيحق لهم تقديم شكوى إلى المؤسسة بشأن ذلك. كما يحق لهم أيضًا طرح أي مخاوف لشؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني في حالة عدم رضا الأفراد عن نتيجة شكواهم إلى المراقب.

معلومات إضافية

لمزيد من المعلومات حول المعالجة القانونية، يرجى الاطّلاع على المبادئ التوجيهية للأسباب التي تسمح بمعالجة البيانات الشخصية الموجهة للمخاطبين بأحكام القانون.

لمزيد من المعلومات حول كيفية تقديم شكوى إلى المراقب أو شؤون الحوكمة والضمان السيبراني، يرجى الاطّلاع على المبادئ التوجيهية لشكاوى الأفراد الموجهة للأفراد.

٤,٢ - الحق في سحب الموافقة السابقة على معالجة البيانات الشخصية

تنص المادة ٥,١ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) على ما يلي:

*" يجوز للفرد، في أي وقت: **سحب موافقته** السابقة على معالجة بياناته الشخصية".*

ماذا يعني الحق في سحب الموافقة من الناحية العملية؟

عندما يعتمد المراقب على موافقة كتابية صريحة من الأفراد لمعالجة بياناتهم الشخصية، يحق للأفراد سحب هذه الموافقة.

- تمكين الأفراد من سحب موافقتهم السابقة في أي وقت؛
- يجب على المراقب الاستجابة لطلبات الأفراد في أقرب وقت ممكن.
- يجب أن يقوم المراقب بتزويد الأفراد بمعلومات حول كيفية سحب موافقتهم ويجب ألّا يصعب على الأفراد القيام بذلك.
- إذا اختار الأفراد سحب موافقتهم، يجب أن يتوقف المراقب عن معالجة بياناتهم الشخصية.
- يجب عدم معاقبة الأفراد على سحب موافقتهم.

معلومات إضافية

لمزيد من المعلومات حول الموافقة، يرجى الاطّلاع على المبادئ التوجيهية للأسباب التي تسمح بمعالجة البيانات الشخصية الموجهة للمخاطبين بأحكام القانون.

٤,٣ - حق الاعتراض

تنص المادة ٥,٢ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) على ما يلي :

> *"يجوز للفرد، في أي وقت: **الاعتراض** على معالجة بياناته الشخصية إذا كانت غير ضرورية لتحقيق الأغراض التي جمعت من أجلها، أو كانت زائدة على متطلباتها، أو تمييزية أو مجحفة أو مخالفة للقانون."*

هذا يمنح الأفراد حق الاعتراض على معالجة بياناتهم الشخصية.

قد يقوم الأفراد بتقديم طلبات فيما يتعلق ببعض أو كل البيانات الشخصية التي يحتفظ بها المراقب، أو البيانات التي يقوم المراقب بمعالجتها بشأنهم لغرض معين.

ماذا يعني حق الاعتراض من الناحية العملية؟

يجوز للفرد ممارسة حق الاعتراض في حالات معينة. حيثما تنطبق مثل هذه الحالات، يمكن للأفراد إيقاف أو منع المراقب من استخدام بياناتهم الشخصية. هذه الحالات مبينة أدناه.

متى ينطبق حق الاعتراض؟

ينطبق حق الاعتراض في الحالات التالية:

- عندما لا تكون معالجة البيانات الشخصية ضرورية لتحقيق الأغراض التي تم جمعها من أجلها في الأصل؛
- عندما يتم اتخاذ القرارات بشأن الأفراد بناءً على المعالجة الآلية للبيانات الشخصية فقط، وتؤدي هذه المعالجة إلى نتائج تمييزية.
- حيث تقوم المؤسسة بمعالجة البيانات الشخصية بإحدى الطرق التالية:
  - أقصى من الحد المطلوب لحجم البيانات؛
  - بطريقة تمييزية؛

- بطريقة غير عادلة؛
- بطريقة غير قانونية.

لمزيد من الإرشادات حول ما تعنيه هذه المصطلحات في الممارسة العملية، يرجى الاطّلاع على قسم المصطلحات والعبارات الأساسية أدناه.

كيف يمكن للأفراد ممارسة حقهم في الاعتراض على معالجة البيانات الشخصية؟

يمكن للأفراد الاعتراض على كافة عملية المعالجة لبياناتهم الشخصية أو على معالجة بعض البيانات الشخصية بالارتكاز على غرض محدد.

يجب على الأفراد توفير غرض محدد للاعتراض على المعالجة. كما يجب على الأفراد التوضيح للمراقب سبب اعتقادهم بأن المراقب يجب أن يتوقف عن معالجة بياناتهم بهذه الطريقة.

يمكن للأفراد تقديم طلب الاعتراض إمّا شفهياً أو خطياً. توصي شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني أنه، عندما يتم تقديم الطلب شفهيًا، يقوم الأفراد بمتابعته الطلب خطياً لضمان حصولهم على أدلة على تقديم طلب للحفاظ عليها في سجلاتهم.

كيف يجب أن يستجيب المراقب لطلب ممارسة حق الاعتراض؟

- يجب أن يقوم المراقب بإعلام الفرد عما إذا كان سيتمكن الفرد من الاعتراض وتنفيذ الطلب لوقف المعالجة أم لا.
- إذا قام المراقب بقبول طلب ممارسة حق الاعتراض، فيجب أن يتوقف المراقب عن معالجة البيانات الشخصية للفرد بالارتكاز على الغرض المحدد في الطلب. ومع ذلك، قد يكون بإمكان المراقب الاستمرار في استخدام البيانات الشخصية للفرد لأغراض أخرى غير تلك المشار إليها في الطلب.
- إذا ظن المراقب أن لديه سببًا مشروعاً لمواصلة المعالجة على الرغم من طلب الاعتراض، فيجب أن يقوم المراقب بتوفير شرح لقراره والأساس الذي بني عليه القرار للفرد، بالإضافة الى تقديم دليلاً على السبب القوي المقدم بحيث يتجاوز اعتراض الفرد. كما يجب على المراقب إبلاغ الفرد بحقه في تقديم شكوى إلى المراقب وإلى شؤون الحوكمة والضمان السيبراني.
- قد يقوم المراقب برفض الامتثال لطلب الفرد إذا كان الطلب مفرطًا أو ضارًا أو إذا كان هناك اعفاء ينطبق على الحالة المعنية.
- عند اعتراض الأفراد على استخدام بياناتهم الشخصية لاتخاذ قرارات بشأنهم تستند فقط إلى المعالجة الآلية التي تؤدي إلى نتائج تمييزية، قد يتخذ المراقب أيضًا خطوات من أجل:
  - التأكد من وجود تدخل بشري للعملية الآلية؛
  - يجب على الشخص المختص تحليل القرارات المتخذة، على وجه الخصوص للتأكد من أنها ليست تمييزية، ويجب تغيير القرار إذا كان من المناسب القيام بذلك.

معلومات إضافية

لمزيد من الإرشادات حول معنى "المفرط أو الضار" في هذا السياق، يرجى الاطّلاع على قسم المصطلحات والعبارات الأساسية أدناه.

لمزيد من المعلومات حول كيفية تقديم شكوى إلى المراقب أو شؤون الحوكمة والضمان السيبراني، يرجى الاطّلاع على المبادئ التوجيهية لشكاوى الأفراد الموجهة للأفراد.

٤,٤ - حق الحذف

تنص المادة ٥,٣ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) على ما يلي:

*" يجوز للفرد، في أي وقت: طلب **حذف** بياناته الشخصية أو **محوها** في الحالات المشار إليها في البندين السابقين، أو عند انتهاء الغرض الذي تمت من أجله معالجة تلك البيانات، أو إذا لم يكن هناك مبرر للاحتفاظ بها لدى المراقب".*

ماذا يعني حق الحذف من الناحية العملية؟

حق الحذف، المعروف أيضًا باسم "الحق في النسيان"، يعني أن الأفراد لديهم الحق في الطلب من المراقب حذف أي بيانات شخصية خاصة بهم. في بعض الظروف، يجب عليهم القيام بذلك.

متى ينطبق حق الحذف؟

ينطبق حق الحذف في الحالات التالية:

عندما يقوم الأفراد بسحب موافقاتهم

حين يعتمد المراقب على موافقة الأفراد كسبب يسمح بمعالجة البيانات الشخصية، ويقوم الأفراد بسحب هذه الموافقات.

عندما لا تصبح معالجة البيانات الشخصية ضرورية

- عندما لا تكون معالجة البيانات الشخصية للأفراد ضرورية لتحقيق الغرض الذي تم جمع البيانات الشخصية أجله.

عندما تكون البيانات الشخصية التي تم جمعها تتجاوز الحد المطلوب من حجم البيانات الشخصية

- عندما يقوم المراقب بجمع أكثر من الحد الأدنى من البيانات الشخصية المطلوبة لتحقيق غرض المعالجة.

عندما تكون معالجة البيانات الشخصية تمييزية أو غير عادلة أو غير قانونية

- **معالجة تمييزية**: ستكون معالجة البيانات الشخصية تمييزية إذا أدت هذه المعالجة إلى معاملة الأفراد بشكل غير عادل أو تلقي معاملة مختلفة، وأحيانًا أسوأ من معاملة الأفراد أو المجموعات الأخرى.
- **غير عادلة**: ستكون معالجة البيانات الشخصية غير عادلة إذا كانت ضارة أو غير متوقعة أو مضللة. يجب على المراقب التعامل مع البيانات الشخصية فقط بالطرق التي يتوقعها الأفراد بشكل مناسب ويجب ألّا يتم استخدامها بطرق لها أثار سلبية غير مبررة على الأفراد.
- **غير قانونية**: ستكون معالجة البيانات الشخصية غير قانونية إذا لم تكن متوافقة مع قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)، أو مع أي قانون آخر في دولة قطر.

عندما لم يعد الغرض من المعالجة موجودًا

- عندما ينتهي الغرض من معالجة البيانات الشخصية.

حين لم تعد أسباب تخزين البيانات الشخصية موجودة

- عندما ينتهي سبب / أسباب الاحتفاظ بالبيانات الشخصية.

كيف يمكن للأفراد ممارسة حق الحذف؟

يمكن للأفراد طلب حذف بياناتهم الشخصية بشكل جزئي أو كلّي التي يحتفظ بها المراقب أو يقوم بمعالجتها.

يجب على الأفراد أيضًا تحديد البيانات الشخصية التي يريدون من المراقب حذفها. كما يجب عليهم أيضًا توفير غرض محدد للحذف وشرح سبب اعتقادهم أن المراقب يجب أن يقوم بحذف البيانات الشخصية المشار إليها في الطلب.

يمكن للأفراد تقديم طلب حذف البيانات شفهياً أو خطياً. توصي شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني أنه، عندما يتم تقديم الطلب شفهيًا، يقوم الأفراد بمتابعته الطلب خطياً لضمان حصولهم على أدلة على تقديم طلب للحفاظ عليها في سجلاتهم.

كيف يجب أن يستجيب المراقب لطلب ممارسة حق الحذف؟

- يجب على المراقب إخبار الفرد عما إذا كان سينفذ طلب الفرد لحذف بيانات الفرد الشخصية أم لا.
- إذا ظن المراقب أن لديه سببًا مشروعاً لمواصلة المعالجة على الرغم من طلب الحذف، فيجب أن يقوم المراقب بتوفير شرح لقراره والأساس الذي بني عليه القرار للفرد، بالإضافة الى تقديم دليلاً على السبب القوي المقدم بحيث يتجاوز طلب الفرد. كما يجب على المراقب إبلاغ الفرد بحقه في تقديم شكوى إلى المراقب وإلى شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني
- قد يقوم المراقب برفض الامتثال لطلب الفرد إذا كان الطلب مفرطًا أو ضارًا أو إذا كان هناك اعفاء ينطبق على الحالة المعنية.
- إذا قام المراقب بقبول طلب ممارسة حق الحذف، فيجب على المراقب حذف البيانات الشخصية المحددة في الطلب.
- يجب أن يقوم المراقب بإبلاغ أي أطراف ثالثة قام بمشاركة البيانات معها حول طلب الحذف، إلا إذا كان هذا يتطلب جهد غير متناسب أو من المستحيل القيام بذلك.
- إذا تم نشر البيانات على الإنترنت - مثل الشبكات الاجتماعية أو المنتديات أو المواقع الالكترونية - فيجب على المراقب اتخاذ خطوات مناسبة لإبلاغ الأشخاص المسؤولين عن هذه المواقع بمسح الروابط أو النسخ لتلك البيانات.

معلومات إضافية

لمزيد من الإرشادات حول معنى "المفرط أو الضار" في هذا السياق، يرجى الاطّلاع على قسم المصطلحات والعبارات الأساسية أدناه.

لمزيد من المعلومات حول كيفية تقديم شكوى إلى المراقب أو شؤون الحوكمة والضمان السيبراني، يرجى الاطّلاع على المبادئ التوجيهية لشكاوى الأفراد الموجهة للأفراد.

٤,٥ - حق طلب تصحيح البيانات الشخصية

تنص المادة ٥,٤ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) على ما يلي:

*"يجوز للفرد، في أي وقت: طلب **تصحيح** بياناته الشخصية، مرفقاً بما يثبت صحة طلبة".*

ماذا يعني حق تصحيح البيانات الشخصية من الناحية العملية؟

يحق للأفراد الاعتراض على دقّة البيانات الشخصية الخاصّة بهم التي يحتفظ بها المراقب، وطلب تصحيحها أو حذفها. إذا كانت البيانات الشخصية غير مكتملة، يمكن للفرد أن يطلب من المؤسسة إكمالها عن طريق إضافة المعلومات الإضافية المطلوبة في جميع الحالات.

لممارسة حق طلب تصحيح البيانات الشخصية، يجب على الأفراد تقديم دليل على عدم دقّة المذكورة من قبلهم. تفاصيل حول كيفية تقديم الأفراد لهذه الأدلة موضحة أدناه.

كيف يمكن للأفراد ممارسة حقهم في تصحيح البيانات الشخصية؟

يجب على الأفراد التواصل مع المراقب وإبلاغه بأنهم يعتقدون أن البيانات الشخصية غير دقيقة وأنهم يريدون تصحيحها. يجب على الأفراد إجراء التالي:

- إعلام المراقب بوضوح بما يعتقده القرد أنه غير دقيق أو غير كامل؛
- الشرح للمراقب كيفية تصحيح البيانات الشخصية؛
- تقديم دليل على عدم دقّة البيانات الشخصية.

يمكن للأفراد تقديم طلب لتصحيح بياناتهم الشخصية إمّا شفهياً أو خطياً. توصي شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني أنه، عندما يتم تقديم الطلب شفهيًا، يقوم الأفراد بمتابعته الطلب خطياً لضمان حصولهم على أدلة على تقديم طلب للحفاظ عليها في سجلاتهم.

كيف يمكن للأفراد تقديم أدلة على عدم الدقّة؟

يجب على الأفراد تزويد المراقب بدليل على أن البيانات الشخصية التي يحتفظ بها عنهم غير دقيقة.

يمكن للأفراد تقديم أدلة من خلال:

- *تقديم دليل على البيانات الشخصية الصحيحة*

يجب على الأفراد إظهار عدم الدقة من خلال العرض على المراقب بعض الأدلة الوثائقية التي تتضمن البيانات الشخصية الصحيحة.

على سبيل المثال، إذا كان لدى المراقب سجل غير صحيح لتاريخ ميلاد الفرد، فيمكن للفرد أن يثبت أن هذا غير صحيح من خلال توفير وثيقة لهوية رسمية تحتوي على التاريخ الصحيح.

- *تقديم دليل على أن البيانات الشخصية غير مكتملة*

يجب على الأفراد إظهار دليل للمراقب يثبت أن البيانات الشخصية التي بحوزة المراقب غير كاملة.

يمكن أن يكون ذلك في صيغة أي نوع من الأدلة الوثائقية التي توضح البيانات الشخصية التي يفقدها المراقب في سجلاته.

هل يمكن تصحيح البيانات الشخصية التي توثّق خطأ أو رأي؟

إذا كانت البيانات تشير إلى خطأ تم تصحيحه لاحقًا:

- إن المعلومات حول إجراء خطأ ما تعد معلومات فعلية، وبالتالي فإن الاحتفاظ بسجل لواقعة حدوث الخطأ وتصحيحه هو إجراء مسموح به. لذلك قد يرفض المراقب تغيير البيانات الشخصية التي كانت غير صحيحة في حالات معينة حيث سيتم الاحتفاظ بها لأغراض الاحتفاظ بالسجلات لإثبات إجراء التصحيح.

إذا كانت البيانات تشير إلى رأي:

- يجب أن يوضح المراقب في السجل أن البيانات المسجلة هي عبارة رأي، وتوثيق رأي من عند الاقتضاء. إذا قام المراقب بذلك فإن سجل الرأي سيكون دقيقًا ولن يحتاج المراقب إلى تصحيح السجل أو حذفه.

كيف يجب أن يستجيب المراقب لطلب تصحيح البيانات الشخصية؟

عند تلقي طلب تصحيح والأدلّة الداهمة، يجب على المراقب اتخاذ خطوات مناسبة للتحقق مما إذا كانت البيانات دقيقة. كجزء من هذه الخطوات المناسبة يجب على المراقب:

- النظر في الحجج والأدلّة المقدمة من قبل الأفراد؛
- النظر في أدلّة عدم الدقة التي قام الفرد بتقديمها.

يجب أن يكون المراقب قادرًا أيضًا على إثبات أنه أجرى هذا التحقيق ونظر في حجج وأدلّة الفرد.

بمجرد الانتهاء من هذا التحقيق، يجب على المراقب التواصل بالفرد وتأكيد التالي:

- أن البيانات قد تم تصحيحها أو حذفها أو إضافتها الى بيانات أخرى للاستكمال؛
- رفض الطلب وبالتالي لن يتم إجراء التغييرات المطلوبة على البيانات.

إذا وافق المراقب على أن التصحيح مطلوب، فينبغي عليه إبلاغ أي جهة أخرى تمت مشاركة البيانات الشخصية معها بإجراء التصحيح حتى تتمكن هذه الجهات الخارجية من تصحيح سجلاتهم أيضًا ما لم يتضمن ذلك جهدًا غير متناسب أو مستحيل.

إذا قرر المراقب أن التصحيح ليس ضروريًا، فيجب على المراقب أن تقديم الشرح للفرد عن سبب اعتقاده أن البيانات دقيقة في شكلها الحالي.

قد يقوم المراقب بالرفض للامتثال لطلب الفرد إذا كان الطلب مفرطًا أو ضارًا أو إذا كان هناك استثناء.

معلومات إضافية

لمزيد من الإرشادات حول معنى "المفرط أو الضار" في هذا السياق، يرجى الاطّلاع على قسم المصطلحات والعبارات الأساسية أدناه.

٤,٦ - حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية

تنص المادة ٦,١ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) على ما يلي :

*"يجوز للفرد، في أي وقت: **إخطاره بمعالجة بياناته الشخصية** والأغراض التي تجري من أجلها تلك المعالجة ."*

ماذا يعني حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية من الناحية العملية؟

توفر المادة ٦,١ للأفراد الحق في إخطارهم بالمعالجة بشأن جمع واستخدام بياناتهم الشخصية عند الطلب. يعني الحق في أن يتم إخطار الفرد بالمعالجة أن الفرد لديه الحق في أن يتم إخطاره من قبل المراقب عندما استخدامه لبيانات الأفراد الشخصية. يُعرف هذا الحق أيضًا باسم "الحق في الاطّلاع".

تتطلب المادة ٦,١ من المراقب إبلاغ الشخص الذي يقدم طلب عن كيفية معالجة بياناته الشخصية بشكل محدد.

يتماشى حق الإخطار بمعالجة البيانات الشخصية مع مبدأ الشفافية كما هو موضح في المادة ٣ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)، وهي أنه يجب معالجة البيانات الشخصية بطريقة واضحة ومنفتحة ونزيهة.

كيف يمكن للأفراد ممارسة حقهم في الإخطار عند معالجة البيانات الشخصية؟

يجب على الأفراد التواصل مع المراقب وإبلاغه برغبتهم في أن يتم إعلامهم بالبيانات الشخصية الخاصّة بهم التي يقوم المراقب بمعالجتها.

يمكن للأفراد تقديم طلب تصحيح بياناتهم إمّا شفهياً أو خطياً. توصي شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني أنه، عندما يتم تقديم الطلب شفهيًا، يقوم الأفراد بمتابعته الطلب خطياً لضمان حصولهم على أدلة على تقديم طلب للحفاظ عليها في سجلاتهم.

ما المعلومات التي يجب أن يوفرها المراقب؟

يجب على المراقب بتزويد الأفراد بمعلومات عامة عن كيفية معالجته للبيانات الشخصية في الوقت الذي يتم فيه جمع بياناتهم الشخصية. غالبًا ما يتم تقديم ذلك في صيغة إخطار لحماية خصوصية البيانات وفقًا للمادة ٩ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL).

يجب أن يقوم المراقب بتزويد الأفراد الذين يطلبون إخطار بمعالجة البيانات الشخصية المعلومات التالية المتعلقة بكيفية معالجة المراقب لبياناتهم الشخصية:

- فئات البيانات الشخصية المعنية؛
- أغراض معالجة بياناتهم الشخصية؛
- فترات الاحتفاظ ببياناتهم الشخصية أو معايير تحديده هذه الفترات؛
- مع من ستتم مشاركة البيانات الشخصية؛
- أين ستتم معالجتها.

متى يمكن للمراقب أن يقرر عدم تقديم هذه المعلومات للفرد؟

هناك حالات معينة لا يحتاج المراقب فيها إلى تزويد الأفراد بهذه المعلومات. قد يكون هذا هو الحال عندما:

- الفرد لديه المعلومات مسبقاً؛
- قد يتطلب تنفيذ الطلب إجراءات وعمليات غير متناسبة لتقديم المعلومات للأفراد.

معلومات إضافية

لمزيد من المعلومات حول إخطارات حماية خصوصية البيانات الشخصية والمادة ٩ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL)، يرجى الاطّلاع على المبادئ التوجيهية لإخطارات حماية خصوصية البيانات الشخصية.

٤,٧ - حق الإخطار بأي إفشاء بيانات شخصية غير دقيقة

تنص المادة ٦,٢ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) على ما يلي :

"يجوز للفرد، في أي وقت: إخطاره بأي إفشاء لبيانات شخصية غير دقيقة عنه."

ماذا يعني الحق في أن يتم بإخطار الأفراد بأي إفشاء بيانات شخصية غير دقيقة من الناحية العملية؟

يعني الحق في أن يتم إعلام الفرد بالكشف غير الدقيق أنه يجب على المراقب إخطار الأفراد في حالة مشاركة سجل غير دقيق لبياناتهم الشخصية مع جهة خارجية.

ما الذي يجب على المراقب فعله في حالة الإفشاء غير الدقيق للبيانات الشخصية؟

لا يجب على الفرد اتخاذ إجراء لممارسة حقه في أن يتم إخطاره بالكشف غير الدقيق؛ ولكن يجب على المراقب إبلاغ الفرد تلقائيًا إذا قام بمشاركة بيانات شخصية غير دقيقة عنهم مع جهة خارجية عند اكتشاف حدوث مثل هذا الإفشاء الغير دقيق.

يجب على المؤسسات تزويد الفرد بالمعلومات التالية:

- تزويد الفرد المعني بتفاصيل البيانات الشخصية الغير دقيقة التي تم الكشف عنها؛
- القيام بتزويد الطرف الثالث المعني بسجل دقيق للبيانات الشخصية حتى يتمكنوا من تصحيحها؛

- بمجرد تصحيح ذلك، يجب أن يقدم المراقب للأفراد إثباتًا على أن عدم الدقة قد تم تصحيحه في سجلات وأنظمة المراقب؛
- إثبات أن الجهة الخارجية المعنية قد تم تزويدها بسجل ومعلومات دقيقة.

ما الذي يجب على الفرد فعله إذا لم يقم المراقب بإخطاره في حالة الإفشاء غير الدقيق للبيانات الشخصية؟

إذا اشتبه أحد الأفراد في أن مؤسسة ما قد شاركت سجلًا غير دقيق لبياناتهم الشخصية مع جهة خارجية ولكن لم تقم المؤسسة بإخطار الفرد أو اتخذت إجراء لتصحيح السجل، يحق للفرد تقديم شكوى إلى كل من مؤسسة أو شؤون الحوكمة والضمان السيبراني.

معلومات إضافية

لمزيد من المعلومات حول كيفية تقديم شكوى إلى المراقب أو شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني ، يرجى الاطّلاع على المبادئ التوجيهية لشكاوى الأفراد الموجهة للأفراد.

٤,٨ - الحق في الوصول للبيانات الشخصية

تنص المادة ٦,٣ من قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) على ما يلي:

"يجوز للفرد، في أي وقت: الحصول على نسخة من بياناته الشخصية بعد سداد مبلغ لا يجاوز مقابل الخدمة ."

ماذا يعني الحق في الوصول الى البيانات الشخصية من الناحية العملية؟

يعني الحق في الوصول أن الأفراد لديهم الحق في الطلب من المراقب التالي:

- ما إذا كان المراقب يقوم باستخدام أو تخزين أيًا من البيانات الشخصية للفرد؛
- على المراقب تزويد الفرد بنُسخ من بياناتهم الشخصية.

تُعرف ممارسة هذا الحق أحيانًا بإجراء "طلب الوصول إلى الموضوع" أو"Subject Access Request - SAR".

لماذا قد يرغب الأفراد في ممارسة حقهم في الوصول للبيانات الشخصية؟

قد يرغب الفرد في تقديم طلب للوصول للبيانات الشخصية لمعرفة التالي:

- ما البيانات الشخصية التي بحوزة المراقب التابعة للفرد؛
- ما إذا كانت المعلومات التي يحملها المراقب دقيقة وحديثة؛
- كيف يقوم المراقب باستخدام بيانات الأفراد الشخصية؛
- مع من يقوم المراقب بمشاركة بيانات الأفراد الشخصية؛
- من أين حصل المراقب على البيانات الشخصية للفرد.

قد تكون هذه المعلومات مطلوبة لتمكين الأفراد من ممارسة حقوق أخرى بموجب قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) بشكل فعّال. على سبيل المثال، إذا علم أحد الأفراد أن البيانات الشخصية التي تحتفظ بها المؤسسة غير صحيحة، فقد يرغب في ممارسة حقه في طلب التصحيح.

كيف يمكن للأفراد تقديم طلب للوصول إلى بياناتهم الشخصية؟

يجب على الأفراد التواصل مع المراقب وإبلاغه أنهم يرغبون فى الحصول على إمكانية الوصول إلى بياناتهم الشخصية التى يعالجها المراقب.

يمكن للأفراد تقديم طلب الوصول للبيانات الشخصية إمّا شفهياً أو خطياً. توصي شؤون الحوكمة والضمان السيبراني الوطني أنه، عندما يتم تقديم الطلب شفهيًا، يقوم الأفراد بمتابعته الطلب خطياً لضمان حصولهم على أدلة على تقديم طلب للحفاظ عليها في سجلاتهم.

ما الذي يجب على الأفراد تضمينه في طلب الوصول للبيانات الشخصية؟

عند تقديم الأفراد طلب لممارسة حقهم في الوصول إلى بياناتهم الشخصية، يجب أن يشمل الطلب ما يلي:

- وصف واضح لنطاق الطلب؛ على سبيل المثال باستخدام "طلب وصول الموضوع" أو "حق الوصول إلى بياناتي الشخصية" كموضوع البريد الإلكتروني أو عنوان الرسالة؛
- تاريخ تقديم الطلب؛
- الاسم الكامل للفرد (بما في ذلك أي أسماء بديلة يعرف بها، إذا كانت ذات صلة)؛
- أي معلومات أخرى تستخدمها المؤسسة لتحديد أو تمييز الفرد عن الأفراد الآخرين، مثل رقم حساب العميل أو الرقم الموظف؛
- بيانات الإفراد المحدثة؛
- قائمة شاملة بالبيانات الشخصية التي يريدون الوصول إليها، بناءً على ما يحتاجون إليه؛
- أي تفاصيل أخرى ذات صلة مثل التواريخ أو معايير البحث التي ستساعد المراقب على تحديد ما يريده الفرد وتحديد موقع بياناته الشخصية؛
- كيف يرغب الفرد فى تلقى المعلومات؛ على سبيل المثال عبر البريد الإلكتروني أو فى نسخة ورقية إلى عنوان بريدي وما إلى ذلك).

ما الذي يجب على الأفراد عدم تضمينه في طلب الوصول للبيانات الشخصية؟

عند تقديم الأفراد طلب لممارسة حقهم في الوصول إلى بياناتهم الشخصية، لا ينبغي أن يشمل الطلب ما يلي:

- معلومات أخرى، مثل التفاصيل حول شكوى مقدمة لخدمة العملاء ذات نطاق أوسع، يجب إبقاء طلب الوصول منفصلاً؛
- طلب جميع المعلومات التي تحتفظ بها المؤسسة عن الفرد، ما لم يكن هذا ما يحتاجه. قد يؤدي ذلك إلى أن يستغرق المراقب وقتًا أطول في الاستجابة، أو تزيد من صعوبة تحديد موقع المعلومات المحددة التي يحتاجها الفرد عندما تستجيب المراقب.

هل يمكن للفرد أن يطلب من طرف ثالث تقديم طلب نيابة عنه؟

يمكن للأفراد تخويل شخص آخر لتقديم طلب الوصول لبياناتهم الشخصية. قبل القيام بذلك، يجب عليهم التأكد من أنهم متقبلين لفكرة وصول الطرف الثالث إلى بعض أو كل بياناتهم الشخصية.

أمثلة عن الأطراف الثالثة التي تعمل عادة نيابة عن الآخرين هي:

- شخص ولي أمر لدية مسؤولية أبوية أو وصاية، حيث يطلب معلومات عن طفل أو شاب صغير في العمر؛
- محام يعمل بناءً على تعليمات موكله؛

- أحد الأقارب أو الأصدقاء الذين طلب منهم المساعدة.

يجب أن يتأكد المراقب بأن الطرف الثالث لديه إذن من الشخص المعني لتقديم الطلب نيابة عنه. قد يطلب المراقب أدلّة رسمية على ذلك بما في ذلك إذن خطي من الفرد، أو توكيل عام.

هل يتعين على الأفراد دفع رسوم لتقديم طلب؟

قد يفرض المراقب رسومًا على توفير نُسخ من البيانات التي يحتفظ بها عن الفرد، خاصّةً إذا تم طلب نُسخ مطبوعة. يجب ألّا يتجاوز هذا المبلغ رسوم الخدمة.

كيف يجب أن يستجيب المراقب لطلب ممارسة حق الوصول للبيانات الشخصية؟

يجب أن يستجيب المراقب لطلبات الوصول في غضون ٣٠ يومًا تقويميًا.

إذا قدم الفرد عددًا من الطلبات أو كان طلبه معقدًا، فقد يحتاج المراقب إلى وقت إضافي للنظر في الطلب. قد يستغرق المراقب ما يصل إلى شهرين إضافيين للرد على الطلبات المعقدة. إذا كان المراقب سيستغرق مدة الشهرين، فيجب عليه إخبار الفرد في غضون شهر واحد أنهم بحاجة إلى مزيد من الوقت وسبب ذلك.

ضمن الاستجابة على الأفراد، يجب على المؤسسة تأكيد ما إذا كان يقوم بمعالجة البيانات الشخصية للفرد أم لا، وإذا كان الجواب صعب فيجب على المراقب تزويد الأفراد بنُسخ لمعالجة البيانات الشخصية.

يجب أن تشمل المعلومات المقدمة من قبل المؤسسة أيضاً:

- ما سبب استخدامهم للبيانات؛
- مع من تقوم المؤسسة بمشاركة البيانات؛
- المدة الزمنية لتخزين البيانات وكيفية اتخاذ قرار تحديد المدة الزمنية؛
- تفاصيل عن حقوق الفرد للاعتراض على دقّة معلوماته، أو حذفها، أو الاعتراض على استخدامها؛
- حق الأفراد في تقديم شكوى إلى شؤون الحوكمة والضمان السيبراني؛
- تفاصيل حول المكان الذي حصلت منها المؤسسة على معلومات الفرد؛
- ما هي الإجراءات الأمنية التي اتخذتها المؤسسة إذا قامت بنقل معلومات الفرد خارج دولة قطر.

إذا كان هناك معلومات محددة يرغب الفرد في معرفتها، فيجب أن يحدد ذلك في طلبه.

هل يمكن للمراقب أن يرفض منح أي فرد الوصول إلى بياناته الشخصية؟

لن يقوم المراقب دائمًا بالاستجابة لطلبات جميع فرد. قد يقوم المراقب بتوفير جزءًا من المعلومات فقط، أو قد لا يوفر للأفراد أي شيء على الإطلاق.

قد يرفض المراقب الامتثال لطلب الفرد إذا كان الطلب مفرطًا أو ضارًا أو إذا كان هناك استثناء.

معلومات إضافية

لمزيد من الإرشادات حول معنى "المفرط أو الضار" في هذا السياق، يرجى الاطّلاع على قسم المصطلحات والعبارات الأساسية أدناه.

٥ - المصطلحات والعبارات الأساسية

يشرح هذا القسم معنى كل من المصطلحات والعبارات الرئيسية التي يتم استخدامها لتحديد ما إذا كانت بعض الحقوق الفردية سيتم تطبيقها.

٥,١ - ماذا يعني "لم تعد ضرورية لتحقيق الأغراض التي جمعت من أجلها هذه البيانات الشخصية"؟

عند استخدام البيانات الشخصية لأغراض غير متوافقة مع الغرض الأصلي الذي تم جمعها من أجله.

٥,٢ - ماذا يعني "يتجاوز الحد المطلوب من حجم البيانات الشخصية"؟

عندما يحتفظ المراقب بأكثر من الحد الأدنى من حجم البيانات الشخصية عن الأفراد مما هو مطلوب لتحقيق الغرض منها؛ يجب على المراقب الاحتفاظ فقط بالحد الأدنى من البيانات الشخصية المطلوبة لتحقيق غرضها وليس أكثر.

٥,٣ - ماذا يعني "التمييز"؟

ستكون معالجة البيانات تمييزية إذا أدت إلى معاملة غير عادلة للأفراد مما يؤدي إلى معاملة مجموعة واحدة من الأشخاص بشكل مختلف، وفي الغالب أسوأ من المجموعات الأخرى.

٥,٤ - ماذا يعني "غير عادل"؟

ستكون معالجة البيانات غير عادلة إذا كانت ضارة أو غير متوقعة أو مضللة للأفراد المعنيين. لضمان العدالة، يجب على المراقب التعامل مع البيانات الشخصية فقط بالطرق التي يتوقعها الناس بشكل مناسب وعدم استخدامها بطرق لها آثار سلبية غير مبررة على الأفراد.

٥,٥ - ماذا يعني "غير قانوني"؟

ستكون معالجة البيانات غير قانونية إذا لم تكن متوافقة مع قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية (PDPPL) أو مع أي قانون آخر في دولة قطر.

٥,٦ - ماذا يعني "لم تعد مطلوبة"؟

عند انتهاء أغراض المعالجة بما يتماشى مع مبدأ محدودية الغرض.

٥,٧ - ما الذي يعنيه المصطلحين "مفرط أو ضار"؟

قد يكون الطلب مفرطًا إذا:

- إذا كان الطلب يكرر موضوع قد طرح من قبل؛
- كان الطلب متداخل أو مرتبط بطلبات أخرى؛

قد يكون الطلب ضارًا، على سبيل المثال:

- ليس لدى الفرد الذي قام بتقديم الطلب نية لممارسة حقه ولكنه ببساطة يقدم الطلب من أجل الاستفادة من المراقب مقابل سحب الطلب.

- يتم استخدام الطلب لمضايقة المراقب مع عدم وجود غرض حقيقي سوى إحداث خلل في نظام وعمل المراقب.

ومع ذلك، يعتمد ما إذا كان الطلب مفرطًا و / أو ضارًا على الحالات الخاصة ويجب تقييمه على أساس كل حالة على حدة. يجب على المؤسسات النظر في كل حالة على حدة وتقييم ما إذا كان الفرد يريد حقًا ممارسة حقوقه في هذه الحالة.

نهاية الوثيقة